سأله عن حقيقة الخلافات والصراعات بالوزارة

المطيري لوزير النفط: نظام المفاضلة في الترقيات عقيم .. أين الخبرة والحيادية؟

ماجد المطيري

خالد الفاضل

توجه النائب ماجد المطيري بسؤال برلماني الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء خالد الفاضل ، جاء فيه: تقول العرب قديماً : إذا كنت ذا رأي فكن فيه مقدما، فإن فساد الرأي أن تترددا ...

وأضاف: نما إلى علمنا بأنه في غضون شهر يوليو من العام الحالي 2019 م، إجتمعت لجنة الترقيات لأختيار رئيس شعبة الغاز لدي شركة نفط الكويت، وقد ترشح لهذا المنصب إثنين من الموظفين ، استقر الأمر في نهايته إلى قيام واحد منهم إلى إعلان رغبته رسميا بكتاب إلكتروني موجه لجهة الإدارة بعدم رغبته ورفضه في حصوله علي الترقية والإرتضاء بما هم عليه ، ومن ثم فقد بات المرشح الرسمي والوحيد لهذه الترقية هو موظف واحد وبالتالي لا مجال لإعمال مبدأ المفاضلة .

وبتاريخ 2019/7/11 تم إبلاغ المرشح الوحيد للترقية، من قبل رئيسه المباشر بأن لجنة الترقيات إجتمعت وتم إختياره رسمياً رئيساً لشعبة الغاز وتلاها مباشرة إستلامه لمهام عمله الجديد فعلياً.

إلا إنه في سابقة غريبة من نوعها وتكاد تكون الأولي، تفاجئ من وقع عليه الخيار بأن رئيس اللجنة قد تراجع عن قرار ترقيته دون مسوغ قانوني، ونما الي علم المتضرر ممارسة ضغوط على المرشح المنسحب لحثه على التراجع عن رفضه في الترقية – وقد كان – فقد أعلن من سبق وأن أعلن إنسحابه عن عودته الي ساحة المنافسة والمضي قدماً في إبداء رغبته بالترقية.

ولما كان هناك سابقة صدور قرار نهائي من اللجنة المشكلة للترقية، بأحقية أحد الموظفين بالترقية، فمن ثم لايحق للجنة العدول عن قرارها، ولا يقدح من ذلك إبداء رغبة أحد المنسحبين اختيارياً بالعودة مجدداً لساحة المنافسة، فإنه وإن كان ذلك فإنه يدل على التخبط الإداري والإيادي المرتعشة.

فإعمالاً للقاعدة « درء المفاسد» أولي من «جلب المنافع « ومنعاً لحدوث شرخ وقطع مجري الثقة بين الموظفين وتلك اللجان فإنني أتقدم بسؤالي هذا عسى أن ننال من السيد الوزير ما نجد فيه رداً واضحاً على الاسئلة التالية: –

وعلى ضوء كل ما تقدم من أمور في ذلك السياق يرجى إفادتي عن الآتي:

1 – ما هي أسماء الموظفين المشرحين لشغل منصب رئيس شعبة الغاز لدي شركة نفط الكويت – مع بيان الأتي قرين كل إسم :

– تقييم الادارة – مستوي الاداء اخر ثلاثة سنوات.
– مستوي الخبرة – مدة البقاء في الوظيفية الحالية.
– السيرة الذاتية – المؤهلات العلمية.

2 – ما هي ألية تشكيل لجان الترقيات؟ وما هي المستويات الوظيفية لأعضاء اللجان – مع تزويدي بأسماء أعضاء اللجنة – وما هي معيار الترقية مع بيان النص اللائحي المستند عليه؟

3 – ما هي النتائج التفصيلية مع محاضر اللجنة مبيناً توقيع كل عضو علي المحضر النهائي لاعتماد الترقية؟

4 – ما هو سبب عدول اللجنة عن إعتماد قرار ترقية الموظف المنوه عنه بعاليه، وإعطاء الترقية لأخر رغم سابقة رفضه الرسمي وعدم رغبته في الترقية؟ وما هو النص القانوني الذي استمدت منه اللجنة شرعية العدول عن قرار الترقية؟

5 – يرجي تزويدي بجميع المكاتبات والمراسلات التي تمت بين المرشحين للترقية وجهة الإدارة سواء كانت ورقيه أو عبر البريد الإلكتروني ونخص بالذكر من أعلن عدم رغبته في الترقية؟

6 – هل توجد لائحة تنظم التظلمات على قرار لجان الترقيات؟

7 – هل اللجنة التي عقدت بتاريخ 2019/7/11م قد زاولت أعمالها المعتادة فيما يتعلق بالترقيات؟ أم إنها السابقة الأولي لها! وهل هي لجنة معتبرة ومكونة من أعضاء مخولين بالإختيار والترقيات في قسم الغاز؟ وهل سبق أن قاموا بنفس العمل في ترقيات سابقة؟

8 – ما هي حقيقة الأخبار المتداولة بين أروقة الوزارة عن وجود صراعات شخصية تصل لحد تصفية خلافات نقابية داخل الإدارات والدوائر الرسمية لدرجة وصول الأمر الي طرح قرار لجنة معتمد رسمياً جانباً وإتخاذ قرار شخصي من رئاسة اللجنة المركزية مما تسبب في حدوث الأزمة المنوه عنه عالية؟ –9 هل لدي الوزارة خطة لتغيير نظام المفاضلة في الترقيات الذي يعد نظاماً عقيم وإعتماد نظام جديد يعتمد على حقائق وبيانات وخبرة الموظف، وتشكيل لجنة محايدة مستقلة لبحث الترقيات منعاً لتدخل الآراء الشخصية؟

هايف يسأل الحجرف عن ضبط ممنوعات في مطار الكويت

محمد هايف

نايف الحجرف

وجه النائب محمد هايف المطيري سؤالا برلمانيا الى وزير المالية نايف الحجرف نص السؤال على مايلي: نما الى علمي قيام رجال التفتيش الجمركي بضبط بعض الممنوعات مع أحد الركاب الذي وصل إلى مطار الكويت الدولي (T1) قادماً على الخطوط الهولندية من هولندا وذلك بتاريخ 2019/8/1 م الساعة التاسعة والنصف مساء ،

أطلب إفادتي بما يلي:

1 – ما هي الإجراءات المتخذة حيال هذه الواقعة سالفة الذكر؟ وهل تم تحرير محضر ضبط بالواقعة ؟ إذا كانت الإجابة بنعم أطلب تزويدي بنسخة من محضر الضبط ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي أطلب إفادتي عن الأسباب التي حالت دون تحرير محضر بالواقعة ؟

2 – أطلب تزويدي ببيانات الشخص محل الواقعة مع بيان أسمة وجنسيته ومكان عملة ؟

3 – أطلب تزويدي باسم المفتش الجمركي الذي قام بعملية الضبط؟ وأسماء المسئولين بجمارك المطار (T1)المتواجدين بتاريخ 2019/8/1اثناء الواقعة المذكورة؟

4 – هل تم تفريغ أشرطة كاميرات المراقبة اثناء حدوث الواقعة سالفة الذكر ؟اذا كانت الإجابة بنعم اطلب تزويدي بنتائج هذا التفريغ ؟ واذا كانت الإجابة بالنفي فما هي الأسباب التي حالت دون اتخاذ هذا الأجراء ؟

مراقبة نيابية للأداء الحكومي والشركات التابعة لها.. «الدرة» نموذجاً

جانب من احدى الجلسات

أكد النائب رياض العدساني أنه تواصل مع الوزراء الشؤون والمالية والتجارة كل فيما يتعلق بشركة الدرة وجاري إعداد مذكرة قانونية من الجهة المختصة عن المسؤولية القانونية بالإضافة الى الأسئلة البرلمانية التي وجهها عن ميزانية الشركة للإطلاع على المصروفات والإيرادات «الأرباح والخسائر» وكافة تفاصيل الميزانية وخطة العمل واضعاً نصب عينيه تحقيق المصلحة العامة

وأضاف العدساني أن مجلس إدارة الشركة يرسم السياسات والجهاز التنفيذي ينفذها محذرا من تداخل الإختصاصات أو اتخاذ قرارات فردية خارج منظومة مجلس الادارة كونها شركة مملوكة لعدة أطراف حكومية وهي أموال عامة وكذلك أموال من المشاريع الوطنية التي تشرف عليها وزارة الشؤون وهي بالأصل أموال مساهمين الجمعيات التعاونية ويجب الإشراف والرقابة عليها دون تهاون أو تراخي

كما أشار العدساني إلى أنه سيتفحص كل ميزانيات الشركة عبر الأعوام الماضية وذلك منذ تأسيسها ومحاسبة المتسبب الرئيسي اذا اتضح أن هناك مخالفات مالية أو إدارية أو قانونية ولن يقبل بأن يكون هناك ضحية أو أشخاص يظلمون دون وجه حق وإنما محاسبة الشخص المعني وقال العدساني: «فيما يخص السؤال عن طلبي إقالة رئيس مجلس إدارة شركة الدرة حينما كان عضوا في مجلس إدارة جمعية كيفان التعاونية كان بسبب اطلاعي على صحيفته الجنائية الكاملة»

وبالختام أكد العدساني بأنه يراقب الأداء الحكومي والشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها ومنها شركة الدرة، والأصل تفعيل دور مجلس إدارة الشركة وأن تكون القرارات من المجلس ذاته ولا تكون شخصية أو فردية وذلك لتحقيق مصلحة المواطن فالغرض الأساسي من تأسيس الشركة المذكورة هو إستقدام العمالة المنزلية بأسعار معقولة وتنافسية، وخاصة أن المواطنين عانوا كثيرا من هذه المشكلة لهذا السبب فتح ملف الدرة بات أمرا ملحا ويجب أن يكون للحكومة دور خصوصاً أن لديها الأغلبية بمقاعد مجلس إدارة الشركة وهم 4 من أصل 7 بالإضافة إلى 3 أعضاء استشاريين من الحكومة أي 7 أعضاء فاعلين منهم 4 حكوميين و 3 استشاريين و 3 من اتحاد الجمعيات موضحا انهم 10 اعضاء ما بين فاعلين واستشاريين وهم على النحو التالي عضو من هيئة الاستثمار ومؤسسة التأمينات والخطوط الجوية الكويتية وشؤون القصر والأعضاء الإستشاريين هم الداخلية والصحة والقوى العاملة و 3 من اتحاد الجمعيات مؤكدا انه من منطلق الرقابة والمتابعة على الأمور المالية والإدارية والقانونية لابد من فتح هذا الملف مؤكدا أنه لن يتوانى في المحاسبة والحرص بتطبيق القانون على الجميع دون تراخي ولا تهاون وإنما